كذ يراد ايضا وفي تمل انه اشار به الى ان ربط العامل مع معموله المتقدم كما قاله المكودي ولا حاجة
للعلة في دخول البيان الواقع ويجوز انه يكون لاخراج حركة الحكاية كما خرج به تغير اخر حيث تغير
عامل في لغاتها قوله لفظا او تقديرا يصح رجوعه للجميع لكن يراد باللفظ والتقدير في كل شيء
بما يناسبه اي حالة كون التغيير ملفوظا بعلامته الدالة عليه او حالة كون الاواخر حقيقة او حكما
وهكذا يقدر في البقية وهو ظاهر ف وقال في شرحه لفظا او تقديرا الظاهر انه يتنازعه تغيير
والاخير على المفعولية المطلقة او الحالية فصوبه التصحيح على تعميم الحد كما يعم التغيير
اللفظي كالذي علامته الضمة في يذهب زيد والتقديري كالذي علامته الكسرة في مررت بالقاضي
والقاضي ولا يعم العامل الملفوظ به كما ذكر والمقدر كزيدا مررت به اذ التقدير لابست زيدا مررت
به ويجوز رجوعه لواحد منهما معينا او غير معين وخرج بالعلة في قوله لاختلاف العوامل ما لا يجلبه
عامل كحركة النقل في نحو قد افلح على قراءة ورش وحركة الاتباع كحركة الراء في نحو امرئ رفعا ونصبا
وجرا وليس بشيء من ذلك اعرابا وبتقسيم الكلم بالاسم والفعل المذكورين الاسم غير المتمكن والحرف والفعل
الماضي والامر والمضارع الذي اتصلت به نون الاناث او باشرته لفظا او تقديرا نون التوكيد فانها
مبنية والتقدير بالاواخر لبيان محل الاعراب وليس احترازا عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر
عند البصري وعلى مذهب الكوفي في امرئ وابنم فانه معرب من مكانين يجب حذفه وانما جعل الاعراب
اخر الكلمة لان المعاني المحتاجة لدلالة الاعراب عليها كالاحوال للذات وهي متاخرة عنها والدال على
المتاخر ينبغي كونه متاخرا انتهى المراد منه قوله لفظا يدخل فيه ما لفظ فيه بجميع علاماته وما
لفظ فيه ببعض علاماته وقوله او تقديرا يدخل فيه ما قدر فيه جميع علاماته وما قدر فيه بعض علاماته سواء
كانت حركات او حروفا قوله او تقديرا لم يعطف بالواو لئلا يتوهم المبتدئ المقصود بهذا الكتاب
الجمعية واو للتقسيم لا للشك فلا تفسد الحد قوله واقسامه جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال
له قد ذكرت ماهية الاعراب وبعبارة اخرى حقيقة الاعراب وماهيته فهل لهذه الماهية افراد ام
حقيقتها واحدة فاجاب بقوله واقسامه اربعة الخ ف وقال في شرحه ولما فرغ من بيان حقيقة الاعراب
شرع في بيان انواعه معبرا عنه باقسامه على طريق الاستيناف فقال واقسامه اي الاعراب بالنسبة لمجموع الاسم
والفعل اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاثة واما بالنظر لكل واحد منهما فانما هي
ثلاثة وعدل عن الانواع الى الاقسام تفاديا عن المجاز لان الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
جواب ما هو واذا جعلنا الرفع مثلا حقيقة نوعية للاعراب لزم انها مقولة على كثيرين متفقين بالحقائق
الى النوع فاما يكون كذلك وفي اتفاق حقيقة الضمة والواو والالف والنون نظر لا يخفى وهو ظاهر
على ما ذهب اليه بعض المحققين من كون الاعراب لفظيا واما على انه معنوي كما ذهب اليه الناظم فلا اشكال لان الجميع

الجميع

الجميع التغيير المخصوص وتلك علامات له خلافا للشارح على ان بعضهم صرح بها عن حقيقتها اللفظية
موعبا ان مراد القوم ان بعضا من افراد الاعراب يسمى بالرفع وبعضا يسمى بالنصب وهلم جرا فلا يرد على
انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة اصل والالف فرع والنوع المنطقي لا يعقل فيه ذلك قوله
واقسامه اي اقسام الاعراب بمعنى انواعه وتقدم الفرق بين القسم والقسيم وهذا من تقسيم الكلي الى جزئياته
لجريان الضابط السابق فيه قوله واقسامه اي الاعراب مطلقا وبعبارة اخرى اي الاعراب لا بقيد لفظيا سواء
قلنا ان الاعراب لفظي او قلنا انه معنوي خلافا للظاهر كلام المص لانه مشى على القول بان الاعراب معنوي وعبر
بالاقسام دون الانواع ليجري على القول بان الاعراب لفظي وعلى القول بانه معنوي قوله واقسامه اي الاعراب من
حيث هو اي لا بقيد كونه في الاسم او الفعل بالضمة مثلا فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وتعبيره بالا
قسام وان كان مراده بها الانواع اولى من تعبير من عبر بالانواع لان الاقسام جمع قسم وقسم الشيء ما كان
مندرجا تحته واخص منه وهو موجود هنا والانواع جمع نوع وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق
وهو غير متات هنا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق لان حقيقة الرفع بالضمة غير حقيقة الرفع
بالواو مثلا وهكذا البقية ومن تعبير من عبر بالالقاب لان من حق اللقب ان يصدق في جميع اماكن ما لقب به فيقتضي
حمل الاخص على الاعم وايضا اللقب ما اشعر بمدح او ذم وهذا لا يتاتى هنا في جميع الاقسام لان الرفع يشعر
بالمدح والخفض يشعر بالذم والنصب والجزم لا يظهر فيهما ذلك قوله واقسامه اربعة تقسيم للانواع بحسب
ذاتها وقوله فللاسماء منها الخ تقسيم لها بحسب محلها قوله واقسامه اي انواعه لا اجزاؤه خلافا لما
تقدم في الكلام فانها بمعنى الاجزاء وانما كان كذلك لان الكلام مركب فهو كل ذو اجزاء واما الاعراب فليس
مركبا وانما هو التغيير المخصوص وكل واحد من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فتقسيم
الاعراب اليها من تقسيم الكلي الى جزئياته قوله رفع الخ وبدا بالرفع لانه اشرف انواع الاعراب كما
بدا بالاسم لانه اشرف اجزاء الكلام اذ لا وجود للكلام بدون اسم مرفوع لفظا او محلا وثانيا بالنصب لانه
للامة لها يقوم مقام المرفوع عند عدمه ولوجود الاشتراك بينهما في الاسم والفعل وذكر الخفض قبل الجزم لا
ختصاصه بالاسم والجزم بالفعل والاسم اشرف من الفعل وعلم ان الرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة
عند البصريين بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء واما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركة الاعرابية
والحركة البنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفي يطلق كلا على كل قوله رفع ونصب وخفض وجزم فرفع
الرفع لانه علامة العمدة واعقبه النصب لانه قد يكون علامة العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتهما واعقبه
الجر لاختصاصه باشرف القبيلين من الاسم والفعل وهو الاسم واخر الجزم لانه يختص بالافعال وهي منحطة
رتبة من الاسماء فيناسبها ما يتعلق بها التاخير ثم الرفع والنصب على مذهب المص وهو ان الاعراب
معنوي نعرفه بانه تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى هذا القياس وعلى مذهب ابن